

بيان مشترك لمنظمات وجمعيات حقوقية بشأن تداعيات انسحاب الحكومة من الإعلان الاختياري المتعلق بالمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تونس – 14 أبريل 2025

تُتابع المنظمات والجمعيات الحقوقية الموقعة، بقلق بالغ، تبعات القرار المفاجئ الصادر عن الحكومة التونسية في مارس المنقضي، والقاضي بالانسحاب من الإعلان الاختياري المتعلق بقبول اختصاص المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للنظر في العرائض المرفوعة من قبل الأفراد والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وفق شروط محدّدة، طبقاً لأحكام المادة 34 (6) من بروتوكول إنشاء المحكمة.

وقد جاءت تأكيدات المحكمة الإفريقية لاحقاً لتوضح استمرار اختصاصها الشخصي إلى غاية مارس 2026 رغم هذا الانسحاب، ورفضها طلب الحكومة التونسية بإلغاء التدابير المؤقتة في إحدى القضايا المعروضة أمامها. ويستند هذا الموقف إلى فقه قضائها المستقر منذ سنة 2016، والذي يعتبر أن أثر الانسحاب لا يكون فورياً بل يتأجل لسنة كاملة، تكريساً لمبدأ الأمان القانوني وضماناً للحقوق المكتسبة للأفراد والمنظمات.

هذا وتعتبر المنظمات أنّ قرار سحب الاعتراف بالاختصاص المذكور للمحكمة الإفريقية يعدّ تراجعاً خطيراً عن مسار مراكمة وتعزيز المكاسب الحقوقية في تونس، ومساساً بصورة البلاد كدولة كانت تُعد من النماذج الإيجابية في تفاعلها مع الآليات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان. كما يُشكّل هذا القرار سابقة مقلقة تمس بثقة المواطنين والمواطنات في جدوى سبل الإنصاف أمام القضاء الإقليمي.

وتذكّر المنظمات بأن المحكمة الإفريقية تُعد من أبرز آليات التقاضي القارية التي تتيح للأفراد ضحايا الانتهاكات حقوقاً مباشرة في النفاذ إلى العدالة، وقد لعبت دوراً محورياً في قضايا متعلقة بحرية التعبير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الأقليات، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

إننا نحن المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه:

- نُؤكّد استنكارنا لهذا القرار، الذي يُعد انتكاسة غير مبرّرة تمسّ بالتزام تونس التاريخي بحقوق الإنسان، وتتنافى مع المبادئ التي كرسها انضمامها إلى بروتوكول المحكمة سنة 2007، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة التي بشرت بمسار ديمقراطي قائم على المحاسبة وسيادة القانون.
- نُشدّد على تمسكنا بالآليات الإفريقية لحماية حقوق الإنسان، التي ساهمت تونس سابقاً في تعزيزها على المسار الديمقراطي.
- نُذكّر بأن دساتير تونس، وآخرها دستور 2022، تنص صراحة على مبدأ عدم التراجع عن مكاسب حقوق الإنسان، مما يجعل قرار الانسحاب انتهاكاً مباشراً لهذا المبدأ الدستوري.
- نُعبّر عن عميق قلقنا إزاء ما يعكسه هذا القرار من توجه نحو تضيق سبل الوصول إلى العدالة، وعزل المجتمع المدني والضحايا عن القضاء الإقليمي.

وبناءً على مسؤوليتنا الحقوقية، فإننا ندعو إلى:

1. التراجع الفوري عن قرار الانسحاب، وتجديد الإعلان الاختياري الذي يضمن للأفراد والمنظمات الحق في النفاذ إلى المحكمة الإفريقية كآلية إنصاف أساسية.
 2. ضمان التزام الدولة التونسية الكامل بالمعايير الإفريقية والدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك بروتوكول المحكمة والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
 3. دعم استقلالية القضاء الوطني وتفعيل آليات المحاسبة الداخلية بالتوازي مع الانفتاح على الآليات القضائية الإقليمية والدولية.
 4. فتح نقاش عام وشفاف حول علاقة تونس بالمنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان، بمشاركة المجتمع المدني، والخبراء، والمؤسسات الوطنية المعنية.
- إن الانسحاب من الإعلان الاختياري يُضعف من فاعلية منظومة حماية الحقوق والحريات في سياق إقليمي ودولي متقلب. وعليه، فإننا نُهيب بجميع القوى الحيّة إلى التكاثف دفاعاً عن حق الأفراد في التقاضي والعدالة. العدالة حق لا تراجع عنه، والكرامة الإنسانية لا تُجرأ.

الجمعيات والمنظمات الموقعة :

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
جمعية إفريقيّة
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
جمعية نحن الشباب
جمعية براءة لحماية الطفولة المهتدة
جمعية بيتي